الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.31

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
22 July 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-62158 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (A/56/36 و Add.1 و A/56/118 و A/C.3/56/3)

١ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن الرعب وانعدام الأمن اللذين حلا بالكثير من البلدان في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد باستخدام الهجمات البيولوجية والكيميائية ينبغي أن يحثا جميع الحكومات على إضفاء الأولوية على محاربة الإرهاب. ومع ضرورة القيام بذلك يتعين في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز لكي لا يعاني الأبرياء من التدابير القاسية، وذلك مثلما حدث في بعض البلدان التي تم فيها قمع حقوق الفرد أو تقييدها ولا سيما الحق في المحاكمة العادلة، والحق في طلب اللجوء، والحق في المشاركة السياسية وحرية التعبير والتجمع السلمي. وينبغي في مجال مكافحة الإرهاب تحقيق توازن بين احتياجات الأمن واحترام الحريات الأساسية. ومن المهم أيضا مكافحة ازدياد العنصرية وكراهية الأجانب وهو ما حدث في أعقاب الهجمات ضد الولايات المتحدة، وذلك كما نادى بعض القادة بمحاربته مثلما فعل الرئيس بوش. وحثت جميع أطراف الصراع في أفغانستان على احترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأشارت، عند التطرق إلى تقريرها الأخير (A/56/36)، إلى أن أفغانستان تواجه حالة إنسانية مأساوية لأنه بعد ثلاث سنوات من الجفاف ومع اقتراب فصل الشتاء، فإن السكان المدنيين لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية ولا سيما الحق في الغذاء والإسكان والرعاية الصحية. وأشارت أيضا إلى الممارسات التمييزية ضد المرأة والأقليات الإثنية وإجبار الأطفال على الالتحاق بصفوف المقاتلين، وهي أمور ناجمة عن بيئة كان يسودها الإفلات من العقاب طوال سنوات في أفغانستان. ولذا ينبغي تزويد الأمم المتحدة بآلية تتيح لها مراقبة وتحليل حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ومساعدة السلطات المعنية على اتخاذ التدابير المناسبة. وعلى وجه الخصوص سيحتاج البلد إلى المساعدة، عند نهاية الصراع، لإنشاء نظام حكم عادل تجري فيه محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، إلى جانب عدم تعرض المدنيين للانتقام وهو ما يحدث عادة في مثل هذه الحالات.

٢ - ولاحظت مع الارتياح وضع أسس مجتمع يحترم حقوق الإنسان في تيمور الشرقية بفضل جهود شعبها وبعثة الأمم المتحدة هناك. ولقد حدث ذلك، في جملة أمور، عن طريق انتخاب الجمعية التأسيسية في آب/أغسطس ٢٠٠١ وبدء أول محاكمة في تموز/يوليه ٢٠٠١ للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والوتيرة المتسارعة لعودة اللاجئين من مواطني تيمور الشرقية وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة وإرادة القيادة للتصديق في أقرب وقت ممكن على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال عودة قادة الميليشيا إلى تيمور الشرقية، والطريقة التي سيتبعها نظام القضاء للتعامل مع المشتبه فيهم واقتضاء ضمان عدم منح أي عفو عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٣ - وأعربت عن قلقها بشأن تدهور الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ زيارتها الأخيرة للشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقالت إنه ينبغي أن تتوقف حلقة العنف المفرغة التي أسفرت عن مصرع الكثير ونجمت عنها عواقب مدمرة بالنسبة لحقوق الإنسان. والحالة تبعث على القلق بوجه خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة إذ أنهما شهدا انخفاضا اقتصاديا متواصلا، زادت من تفاقمه التدابير المتخذة مثل استمرار الحصار وعمليات

الإغلاق وتدمير المنازل والأراضي الزراعية. وكررت مناشدتها بإقامة تواجد دولي للمراقبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحثت أطراف الصراع على استئناف المفاوضات من أجل تحقيق سلام عادل ومستمر وفقا للمعايير الأساسية للقانون الإنساني وحقوق الإنسان.

٤ - وأضافت قائلة، إنه بناء على طلب من لجنة حقوق الإنسان فهي ترغب في تقديم معلومات حديثة بشأن تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٠٠٠/٥٨، بشأن الحالة في جمهورية الشيشان بالاتحاد الروسي. وأشارت إلى أن الحكومة الروسية رحبت بفكرة برنامج المساعدة التقنية في الشيشان الذي يقدمه مكتبها وأبلغتها بأنها تسعى جاهدة إلى تطبيع الحياة وإعادة إنشاء المؤسسات العامة والحكومية الهامة. وذكرت أن الحكومة الروسية أشارت إلى أن العديد من قضايا التجاوزات قد عرضت على المحاكم العسكرية أو على مكتب المدعي العام العسكري أو على غيرها من هيئات إنفاذ القانون لمواصلة التحقيق فيها. ولم يبعث الاتحاد الروسي حتى الآن أي معلومات إلى مكتبها بشأن إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة، حسبما طالبت به لجنة حقوق الإنسان. ولم يتم إجراء أي تحقيق في أعقاب البيان الذي أصدرته اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أشار إلى أن الكثير من أبناء الشيشان الذين حرموا من حريتهم منذ بداية الصراع قد تعرضوا للمعاملة البدنية السيئة في معتقل تشرنكوزوفو. ورغم دعوة المقررة الخاصة المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة لزيارة الشيشان، لم يتلق حتى الآن ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا والمقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب أجوبة على طلباتهم.

٥ - وفي معرض الإشارة إلى افتتاح المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى في ياوندي بالكاميرون، أعربت عن ترحيبها بتوقيع اتفاق البلد المضيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والنوايا الحسنة التي أبدتها كافة بلدان المنطقة دون الإقليمية. وحسبما ورد في تقرير أنشطة المركز (A/56/36/Add.1)، يعمل المركز بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من إدارات الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني.

٦ - وأضافت أنه نظرا لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وزيادة حالات كراهية الأجانب، منذ تلك الفترة المأساوية، ضد المسلمين واليهود والعرب والآسيويين في جميع أنحاء العالم، فقد أصبح من المهم جدا مكافحة التمييز العنصري. وفي هذا الصدد شكّل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي عُقد في ديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر، خطوة حاسمة إلى الأمام، وكان من المهم أن تتوصل الدول الأعضاء، بشكل سريع، إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ويعتزم مكتبها إنشاء وحدة لمكافحة التمييز تركز على أنشطة التعاون التقني الرامية إلى مكافحة العنصرية وزيادة الوعي بأعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري. ونظرا إلى أن بعض الأنشطة التي طلب المؤتمر تنفيذها تقتضي قرارا من الجمعية العامة، فمن المؤكد أن مشروع القرار الذي ستنظر فيه اللجنة بشأن هذا الموضوع ينبغي اعتماده بتوافق الآراء. وسيشكل يوم حقوق الإنسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي يتصادف مع اليوم الذي سيقبل فيه الأمين العام كوفي عنان جائزة نوبل للسلام بالنيابة عن نفسه وعن المنظمة، مناسبة لإجراء مراجعة أولية للأنشطة والبرامج اللازمة لمحاربة التمييز. وسيتبع ذلك عملية مراجعة ثانية في ٢١ آذار/مارس

٢٠٠٢، أثناء اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وأشارت إلى أنه ترد في تقريرها أهداف مكتبها الاستراتيجية.

٧ - **السيد تارابرين** (الاتحاد الروسي): قال إن الحالة تعود ببطء إلى الوضع الطبيعي في جمهورية الشيشان بالاتحاد الروسي وذلك رغم الأنشطة الإرهابية التي تدعمها جماعات أجنبية وأن السلطات المحلية والمحاكم وهيئات إنفاذ القانون والأمن الاجتماعي والنظم الصحية قد بدأت تستأنف أعمالها تدريجيا. وحسبما ذكره رئيس الاتحاد الروسي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يجب على الجميع أن يحددوا موقفهم من محاربة الإرهاب. ويجب على جميع الفصائل المسلحة غير القانونية ومن يدعون الاشتغال بالأعمال السياسية التخلي عن الإرهابيين وإقامة صلات مع الهيئات الرسمية في السلطة الاتحادية لمناقشة عملية نزع السلاح وإعادة الاندماج في الحياة المدنية.

٨ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى بأنه بإمكان المفوضة السامية لحقوق الإنسان تعزيز العملية بجعل الإرهابيين يفهمون أنهم لن يتمكنوا من طمس جرائمهم وأنهم سيلاحقون في كل مكان. وأن الاتحاد الروسي يود معرفة الكيفية التي ترى بموجبها المفوضة السامية أنه يمكنها المساعدة في الإجراءات المضادة للإرهاب بصفتها عضوة في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، وهو قرار أعاد التأكيد على اقتضاء استخدام كافة السبل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لمحاربة الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين من جرّاء الأعمال الإرهابية.

٩ - **السيدة ستيفنس** (بلجيكا): تساءلت، في معرض كلامها نيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن ماهية المشاريع التي ينبغي للجهات المانحة أن توليها اهتماما خاصا عند تحديد أولوياتها القصيرة أو المتوسطة الأجل المعنية في مجال التمويل. وسألت فيما يتعلق برواندا التي أبرمت معها المفوضية السامية اتفاقا، عما إذا كانت المفوضية تعتزم القيام بدور ما في عملية القضاء القائم على المشاركة والمتوقع بدؤها قريبا فيما يتعلق بمحاكمات الإبادة الجماعية وعما إذا كان يمكن مقارنة ذلك بالدور الذي تقوم به المفوضية في سيراليون. وكذلك فقد طلبت المزيد من المعلومات بشأن مركز مسألة حقوق الإنسان والأخلاقيات الأحيائية وبشأن الإجراء الذي اتخذته المفوضية في هذا الشأن.

١٠ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت، عند ردها على ممثل الاتحاد الروسي، إنها ترحب ترحيبا كبيرا بالإجماع الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة بشأن اقتضاء محاربة الإرهاب، غير أنه ينبغي المحافظة على توازن معين في نفس الوقت، أي أن إجراءات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تمتثل للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي لمعايير احترام حقوق الإنسان والتناسب والضرورة، عند اتخاذ الإجراءات المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك فعندما تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من المهم بشكل قاطع الحصول على رد من الحكومة المتورطة في ذلك. ولقد كان هذا هو الدافع لاعتماد لجنة حقوق الإنسان للقرار ٢٠٠١/٢٤ بشأن الحالة في جمهورية الشيشان بالاتحاد الروسي، والذي كلّف، في جملة أمور، المفوضة السامية بدور الإبلاغ عن تنفيذ القرار. وذكرت أنها أجرت حوارا جيدا مع السلطات الروسية واقترحت تقديم مساعدة تقنية لإعانة الاتحاد الروسي على توطيد العدالة وحالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان. وأنها ترى أن دورها في محاربة الإرهاب هو النظر في كيفية استجابة الدول الأعضاء الـ ١٨٩ لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ضمن فترة الـ ٩٠ يوما المحددة لتقديم التقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الخطوات التي اتخذتها تلك الدول. ولقد ناقشت، في اجتماعات أجرتها مع رئيس تلك

اللجنة، معايير حقوق الإنسان التي يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من النهج المتبع لتناول المشكلة، وينبغي مواصلة هذه المناقشات. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان في سياق تبادل المعلومات الذي سيتم في مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن كيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

١١ - وأضافت قائلة، عند ردها على سؤال الوفد البلجيكي، إنه من المهم جدا بالنسبة لها، في سياق مؤتمر ديربان، أن تعتمد الجمعية العامة قرارا يبين الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية ويقدم الدعم لبرنامج موحد لمكافحة التمييز يقوم مكتبها الآن بوضعه، فضلا عن توفير الأموال اللازمة لفريق يتكون من خمسة أعضاء من الخبراء المستقلين البارزين والذي سيكون مسؤولا عن رصد تنفيذ إعلان برنامج العمل المعتمد في ديربان. وأشارت فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان الأعم إلى أن نداء مفوضيتها السنوي لعام ٢٠٠١ من أجل التمويل، والذي سيعلن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في جنيف، سيحدد احتياجات مفوضيتها في الأجل القصير والمتوسط وربما يصبح أفضل مركز للمعلومات في ذلك الشأن.

١٢ - وذكرت فيما يتعلق برواندا، أن مفوضية الأمم المتحدة لديها علاقة عمل قوية مع حكومة ذلك البلد ومؤسساته. وتقدم المفوضية الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان الوطنية واللجنة الوطنية المعنية بالوحدة والمصالحة وتعتزم تعزيز دعمها لبناء القدرات والنهوض بالعدالة في رواندا، إلى جانب مراعاة العبء الهائل الذي يتحمله البلد منذ الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ وضرورة محاولة التغلب على المشكلات التي تسببت فيها أعداد المساجين الكبيرة للغاية. وفي سيراليون شاركت المفوضية السامية للأمم المتحدة مشاركة كبيرة في الأعمال التحضيرية للجنة تقصي الحقائق والمصالحة ويمكن استخدام النهج المتخذ في تلك الحالة كإشارة مرجعية عند الاقتضاء.

١٣ - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأخلاقيات الأحيائية تعتزم المفوضية إجراء مشاورات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن المرأة والأخلاقيات الأحيائية يشارك فيها خبراء بارزون، وذلك حسبما كلفتها به لجنة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك تقوم المفوضة السامية وخبراء من اليونسكو بإسداء المشورة للأمين العام بشأن كيفية الاضطلاع بالمسؤوليات التي كلفته بها اللجنة في هذا المضمار. ولقد جرى بالتحديد تغطية تلك المسائل المعنوية والأخلاقية الصعبة والجارية، والتي أصبحت تحظى سريعا بأهمية كبيرة، في النداء السنوي الصادر عن مكتب المفوضة السامية.

١٤ - **السيدة سيمونوفيتش** (كرواتيا): أشارت إلى المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية في أوروبا ووسط آسيا والقوقاز، الذي انعقد في دوبروفنيك، بكرواتيا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والذي شكل بداية لعملية تعاون جيدة وتتسم بمزيد من الاتساق في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة، والذي شاركت فيه مفوضة الأمم المتحدة السامية والمفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأعربت عن رغبتها في معرفة آراء المفوضة السامية بشأن التدابير التي ستُتخذ في المستقبل لمتابعة نتائج ذلك المؤتمر.

١٥ - **السيدة الحجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية): أكدت أن الاقتراح بإنشاء فريق الخبراء المستقلين الخمسة، الذين ينتمي كل خبير منهم إلى منطقة معينة، لرصد تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر ديربان جدير بالترحيب على وجه الخصوص، وأكدت من جديد دعم وفد بلدها لذلك الاقتراح. وذكرت أن وفد بلدها يؤيد أيضا فكرة المنع

التنفيذي والهيكلي الواردة في تقرير المفوضة السامية (A/56/36)، وتساءلت عن تأثير ذلك على منع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الهجمات الإرهابية الأخيرة. وذكرت، بصدد نفس الموضوع، أن الجماهيرية العربية تؤيد الملاحظات التي أبدتها المفوضة السامية في الفقرة ١٣٤ (ب) من التقرير بشأن عواقب تلك الأزمة الدولية الناجمة عن تلك الهجمات على مستقبل العمل في مجال حقوق الإنسان. فقد كانت هذه الأعمال بمثابة هجوم على حقوق الفرد والحق في الحياة: ومع ذلك فلا ينبغي لمكافحة الإرهاب أن تسفر عن انتهاك حقوق الإنسان ذاتها.

١٦ - وأشارت إلى أن زيادة الكراهية والتعصب وحالة طالبي اللجوء والمهاجرين وخطر تحول الحوار بين الحضارات إلى نهج تصادمي، تشكل جميعا مسائل تبعث على قلق المجتمع الدولي. وهناك، في ظل الظروف الراهنة خطر، يتمثل في احتمال التخلي عن التضامن والتعاون الدوليين واستبدالهما بالتصادم والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

١٧ - وأضافت قائلة إنه لا ينبغي لهذا النهج أن يسود ويجب على جميع الحكومات أن تبذل ما في وسعها، في الوقت الذي أصبح فيه الاقتصاد يتجه نحو الانكماش وعندما بدأ الناس يرون أن الخطر يتهدد أوضاعهم الاقتصادية وينتابهم الخوف من البطالة وفي الوقت الذي أخذت فيه التجارة الدولية تتراجع، وتتعرض للخطر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية. وربما قد يكون الوقت قد أزف للرجوع إلى البداية، وبعبارة أخرى، إلى استعداد الدول للعمل معا للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ولا سيما تلك المسؤولة عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم المجتمع الدولي والقطاع الخاص من أجل تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن الأحداث الأخيرة ولتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٨ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن المؤتمر الإقليمي الذي نظمته كرواتيا في دوبروفنيك كان مفيدا للغاية لتمكينه المنظمات الإقليمية التي شاركت فيه ومكتب المفوضة السامية في صياغة استراتيجية تمثل خطوة واضحة للمضي في مجال التعاون والتنسيق بين تلك الهيئات. وبالفعل تم اعتماد ترتيبات متابعة مكثفة في أعقاب المؤتمر. وذكرت أنها عقدت مؤخرا اجتماع عمل مع مسؤول عن حقوق الإنسان من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحديد مجالات التعاون في المستقبل ولا سيما فيما يتعلق بوسط آسيا. وأجرت أيضا مناقشات مع مجلس أوروبا. ووفقا لما أعلنته في دوبروفنيك فقد عينت مستشارا إقليميا فخريا يضطلع بمسؤولية خاصة عن بلدان وسط آسيا والقوقاز. وأضافت أنه من الواضح أيضا أن نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يقوم بدور هام وأن هناك بعثة تتكون من أعضاء المفوضية السامية ومن كبار المستشارين لزيارة خمسة بلدان بوسط آسيا في الأشهر المقبلة. ولقد كان النهج الإقليمي الذي عقد المؤتمر على أساسه مفيدا أيضا لأنه مكّن مكتبها من القيام بدور حفاز كما تمكن من تنسيق جهوده بصورة فعالة مع المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة والمجتمع المدني.

١٩ - وأضافت قائلة فيما يتعلق بفريق الخبراء البارزين الخمسة، الذي رحبت بتشكيله مندوبة ليبيا، فإنها تحبذ أيضا التمثيل الجغرافي المتوازن وأن مسؤولية تعيينهم تقع على عاتق الأمين العام في نهاية المطاف، بناء على اقتراح من رئيس لجنة حقوق الإنسان. وأشارت في هذا الصدد إلى أن ممثلة ليبيا لا بد أن تكون متفقة معها على أنه ينبغي بذل الجهود أيضا لضمان التمثيل المتوازن لكلا الجنسين في فريق الخبراء.

٢٠ - ومضت قائلة إنها توافق على ضرورة تحسين استخدام الإمكانيات القائمة لإجراء المناقشات والحوار وربما استحداث إمكانيات جديدة. ورحبت أيضا بإعراب منظمة المؤتمر الإسلامي عن اهتمامها بعقد حلقة دراسية ثانية للأكاديميين الإسلاميين لمناقشة أحداث أيلول/سبتمبر، على شاكلة الحلقة الدراسية التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي ستنشر قريبا مناقشاتها المفيدة للغاية.

٢١ - **السيد رشدي** (مصر): قال، عند الإشارة إلى تعليق المفوضة السامية بشأن عدم قدرتها على تقديم تقرير عن نتائج محفل المنظمات غير الحكومية المعقود أثناء عقد مؤتمر ديربان نظرا لما اتسم به طابعه من معاداة شديدة للسامية، أن ذلك يشكل اتجاها يلقي بظلال خطيرة من الشك على مدى استعداد الأمم المتحدة لإدراج مساهمة المنظمات غير الحكومية في عملها. وشجب النهج الانتقائي، حيث يرهن تقديم النتائج التي أسفر عنها أحد محافل المنظمات الحكومية إلى الدول الأعضاء بما إذا كانت تلك النتائج تحظى بالترحيب أم لا، وتساءل عن الآثار الناجمة عن ذلك على مشاركة المنظمات غير الحكومية في المستقبل في اجتماعات الأمم المتحدة.

٢٢ - وثانيا، فقد تساءل، فيما يتعلق بالفقرة ٨٧ من تقرير المفوضة السامية (A/56/36)، التي أشارت إلى المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان، عن السبب في إضفاء الصبغة الدولية على المبادئ التوجيهية، التي كانت سببا في صعوبة المفاوضات بشأن إعلان الالتزام، مع أنها صدرت عن فريق من الخبراء ولم تقدم إلى الدول الأعضاء لإقرارها. والواقع أن الوثيقة تتضمن حكمين في الفقرة ١٠٢ والفقرة ٣٠ (ز)، بشأن حقوق الرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع رجال آخرين، تلقي بظلال من الشك على فعاليتها في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولم يكن ذلك النهج بالنهج السليم بالضرورة، فلن تتسنى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلا عن طريق التصدي لأسباب المرض الفعلية وتعزيز قدرات البلدان النامية على مجابهته.

٢٣ - **السيدة دي أرماس جارسيا** (كوبا): قالت إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب نجح نجاحا باهرا، وأن الوثيقة الختامية كانت وثيقة قيِّمة، رغم الصعوبات الناجمة عنها. وأن وفد بلدها على ثقة من أن الجمعية العامة ستتخذ قرارا بتوافق الآراء بشأن ذلك النص الهام وستتخذ الخطوات اللازمة لضمان المتابعة بصورة مناسبة للقرارات المعتمدة في مؤتمر ديربان على غرار ما فعلته بالنسبة لاجتماعات القمة والمؤتمرات الأخرى بشأن المسائل الهامة الأخرى.

٢٤ - وأشارت إلى أن تقرير المفوضة السامية (A/56/36) لم يوزع إلا في اليوم السابق، ولذا لم يتح لوفد بلدها الوقت الكافي للنظر فيه. ويجب اتخاذ تدابير معينة لضمان تمكين الوفود في المستقبل من الاطلاع على الوثائق في الوقت المناسب.

٢٥ - وأشارت معربة عن ارتياحها، بالاهتمام الذي أُضفي على التقرير المتعلق بمكافحة الإرهاب. وأضافت قائلة إن موقف حكومتها، بوصفها ضحية لأعمال إرهابية إجرامية خلال السنوات الـ ٤٢ السابقة، يتمثل في أنه تجب مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره وأيا كان مصدره مكافحة فعالة. ويجيب أن تقوم مكافحة الإرهاب على التعاون الدولي وأن تجري وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجيب على المجتمع الدولي ألا يسمح على الإطلاق بمعاناة الأبرياء أو مقتلهم باسم مكافحة الإرهاب. ولقد شدد تقرير المفوضة السامية عن حق، في هذا الصدد، على

أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضمن إقامة العدل دون اللجوء إلى الانتقام.

٢٦ - وأشارت، فيما يتعلق بدراسة حالة كل بلد الواردة في التقرير، إلى أن قائمة البلدان التي وقعت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (جمعت معا) بلدانا نامية وما تسمى بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويعد ذلك معيارا انتقائيا وتمييزيا، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان تقع في بلدان الشمال فضلا عن وقوعها في بلدان الجنوب. وينبغي تغيير هذه المعايير ويتعين على التقرير أن يقدم وصفا دقيقا للوقائع العالمية الحالية.

٢٧ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالمنع التنفيذي والهيكلي، يود وفدها الحصول على توضيح للأنشطة ذات الصلة المرتبطة بأعمال لجنة كارنيغي وعن ولاية المفوضية التي تستند إليها تلك الأنشطة. وأشارت فيما يتعلق بالشركات وحقوق الإنسان إلى أن وفد بلدها قلق لأن المفوضية تقوم بمجموعة الأنشطة في إطار الميثاق العالمي الذي لم تقره الحكومات، وتساءلت عن ولاية المفوضة السامية التي تستند إليها هذه الأنشطة.

٢٨ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت عند الرد على بيان ممثل مصر، إنه من المهم التذكير بأن الوثيقة التي قدمها محفل المنظمات غير الحكومية لم تكن وثيقة رسمية للمؤتمر. وأنها بوصفها أمينة عامة للمؤتمر رأت أن هناك مشكلتين فيما يتعلق بتلك الوثيقة (كون الوثيقة أعادت إثارة مسألة الصهيونية بوصفها مذهبا عنصريا وادعاء الإبادة الجماعية) مما يتنافى مع روح مؤتمر يرمي إلى تشجيع التسامح والاحترام. ولذا فقد أشارت إلى أنها لا يسعها أن توصي بتقديم هذه الوثيقة إلى ممثلي الحكومات، وهو الأمر الذي تقوم به عادة في مثل هذه الحالات، ولقد تفهمت الأغلبية الكبرى للمنظمات غير الحكومية هذا الموقف تفهما تاما. ولقد تجلى من المباحثات البناءة للغاية التي أجرتها مع المنظمات غير الحكومية منذ مؤتمر ديربان تمثلت أن الهيكل التنظيمي للمحفل أثار مشكلات لعدد كبير منها. وقد يكون من المفيد إجراء تقييم مستقل في هذا الشأن من أجل استخلاص الدروس لاتباعها في المستقبل.

٢٩ - وأشارت إلى أنه رغم أن مشاركة المنظمات غير الحكومية كانت عملية اكتنفتها الصعاب مثلها في ذلك مثل المؤتمر نفسه، فإن مكتبها تمتع بثقة معظم تلك المنظمات. ولقد قامت هذه المنظمات بدور قيم في أعمال المؤتمر التحضيرية وهي تشكل حاليا جزءا من التحالف العالمي الذي يستعد لتنفيذ برنامج مكافحة التمييز المتفق عليه في ديربان.

٣٠ - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة ٨٧ من تقريرها (A/56/36)، التي تناولت المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان، شددت المفوضة السامية على أن الافتقار إلى احترام حقوق الإنسان مرتبط بكل جانب من جوانب هذا الوباء بالفعل. وهذا هو السبب الذي دفعها إلى النظر في وجوب تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان كجزء من الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وشجعت الحكومات على استخدام المبادئ التوجيهية. وهي تُدعى ''المبادئ التوجيهية الدولية'' حيث أعدها خبراء دوليون بمشاركة مكتبها وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولقد شكل موضوعا لمشاورات واسعة النقاط. وهي ليست إلا مبادئ توجيهية. وتم تشجيع الحكومات على اعتمادها عن طريق الحوار مع الجهات التي لحقها أكبر الضرر، لكي تتناسب مع أولويات حالة الإيدز في بلدانها. وعلاوة على ذلك، وفي

الوقت الذي لا يتطرق فيه أدنى شك إلى أن العلاقات الجنسية بين الرجال زادت من درجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فإن هذا الشكل من أشكال السلوك لا يمكن تنظيمه أو إدانته كسلوك سلبي بل هو يمثل واقع الحال.

٣١ - وأردفت قائلة إنها ترحب بإعراب كوبا عن تأييدها لبرنامج عمل ديربان وإنها ترغب أيضا في التوصل إلى توافق في الآراء لتيسير تنفيذ هذا البرنامج. ولقد حددت، عند الإشارة إلى المنع التنفيذي، أن ذلك يمثل شكلا من أشكال أنشطة حقوق الإنسان: فعلى سبيل المثال فإن أعمال المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان، كجزء من ولاية كل منهما، وعمل اللجنة نفسها، هي أعمال ذات طابع وقائي. وهذا أيضا هو الأساس الذي أقيم عليه برنامج عمل ديربان، وهو برنامج قد يكون مفيدا للغاية لمكافحة نوع الكراهية والتعصب والتحيز وهي أمور أدت إلى الإرهاب. وهي ترى أن الإسهام الأساسي الذي يمكن أن تقوم به لمكافحة الإرهاب يتمثل في ضمان إجراء متابعة صارمة لمؤتمر ديربان وضمان عدم إساءة الدول إلى فئات السكان الضعيفة عند تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٣٢ - وفي الختام ذكرت بأن كون مكتبها هو أحد الهيئات التي اختارها الأمين العام لدعم الميثاق العالمي يشير إلى أنه يجب على الأعمال التجارية ألا تكون طرفا في انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أدى هذا المشروع إلى إثارة اهتمام كبير بالقطاع الخاص، ومن المهم في العالم المعولم اليوم، أن يشارك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العملية العالمية الرامية إلى تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٣ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إنها تدرك الصعوبات التي أحاطت بالمفاوضات المتعلقة بإعلان خطة عمل مؤتمر ديربان. ولذلك فهي ترغب في معرفة الدور الذي قام به مكتب المفوضة السامية أو الذي يعتزم القيام به، بتوجيه من المفوضة السامية بصفتها الرسمية وبصفتها أمينة عامة للمؤتمر، من أجل التغلب على تلك الصعوبات والتوصل إلى حل منصف بدون النيل من خطة عمل المؤتمر.

٣٤ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إنه نظرا لأنه قد طُلب منها أن تقوم بدور هزة الوصل، فهي ستبذل كافة مساعيها ضمن صلاحياتها للمساعدة في إحراز تقدم بشأن ترتيب الفقرات المعنية، إلا أن أمامها مهمة عسيرة، حيث أن كلا الموقفين لهما مبرراتهما. وهي لا يسعها إلا أن تأمل في أن يتم التوصل إلى حل خلال المناقشة العامة رفيعة المستوى المقبلة أثناء الجمعية العامة. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة بسبب كثرة عدد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري (الأقليات والجماعات الضعيفة) في العالم. ولن يمكن حل هذه المسألة الحساسة إلا على المستوى السياسي، وقد يكمن الحل في الاحترام المتبادل للمواقف المختلفة.

٣٥ - **السيد ديسبوي** (الأرجنتين): قال، متحدثا بصفته رئيسا للجنة حقوق الإنسان، إنه سيلخص أهم التطورات الأخيرة. فحسب ما طلبته اللجنة في دورتها الأخيرة، فقد عين مؤخرا، في أعقاب مشاورات مع المجموعات الإقليمية، أربعة مقررين خاصين وخبيرين مستقلين: المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والمقرر الخاص بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وخبير مكلف بالنظر في مسألة حالات الاختفاء القسري بغية صياغة اتفاقية بشأن هذه المسألة، وخبير مكلف بالنظر في مسألة صياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تزال مسألة تعيين ثلاثة مقررين خاصين آخرين معلقة.

٣٦ - وأضاف قائلا إن مكتب اللجنة الموسع عقد اجتماعا بتعاون وثيق مع مكتب المفوضة السامية، مع العديد من وكالات الأمم المتحدة بغية تبادل المعلومات والأفكار والشواغل وتحديد المشكلات ذات الاهتمام المشترك والسعي إلى التوصل إلى حلول مناسبة. واحتفظ المكتب أيضا بعلاقات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي يعد دعمها أمرا أساسيا لتسيير أعمال اللجنة بشكل سلس وتحقيق أهدافها. ولقد رتّب أيضا تنظيم مؤتمرين بواسطة الفيديو، أحدهما مع مكتب اللجنة بشأن مركز المرأة والآخر مع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقد اجتماعا هاما مع جميع الوكالات المتخصصة بغية إشراكها في أعماله والمساعدة في تنسيق أنشطتها في مجال حقوق الإنسان. وتدل جميع تلك الأنشطة على دينامية المكتب وعلى سمته التنفيذية المتزايدة وطبيعته الدائمة تقريبا.

٣٧ - وأردف قائلا إن الإرهاب قد احتل مركز الصدارة في برامج المجتمع الدولي ولا سيما في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولكي تنجح مسألة مكافحة الإرهاب يتعين أن تكون جهدا جماعيا يُنفذ بشكل يتسم بالتضامن الكامل إلى جانب الامتثال للقانون الدولي ومع المراعاة الواجبة لأمن الشعوب. ولذا يجب بذل الجهود الرامية إلى تشجيع أعمال المحاكم الدولية القائمة والسعي إلى مزيد من التصديقات على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه لم يحدث أي تراجع في تواتر النزاعات المسلحة وأن أعداد الضحايا المدنيين آخذ في الازدياد، وذلك حسبما يتبين من وثائق اللجنة الثالثة. ولقد انضمت لجنة حقوق الإنسان إلى العديد من الجهات الأخرى للمطالبة بإعادة استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط بشكل عاجل، حيث أن الوضع آخذ في التدهور بشكل يدعو إلى الانزعاج. وتبعث الحالة المأساوية لملايين اللاجئين في العالم أيضا على المزيد من القلق، حيث أن عدد طالبي اللجوء والمشردين قد ارتفع ارتفاعا حادا. ويجب إيلاء الاهتمام الكافي للفقر المدقع وتأثيره على جميع حقوق الإنسان، نظرا لأن الفقر والاستبعاد الاجتماعي هما من الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الشأن يتعين إنشاء نظام دولي أكثر إنصافا وشمولية من ذلك الذي نشأ نتيجة العولمة.

٣٩ - ومضى قائلا إنه رغم الصعوبات العديدة التي واجهها مؤتمر ديربان فقد صاغ توصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة العنصرية والتعصب والتمييز العنصري. وبغية تنفيذ برامج عمل المؤتمر يلزم إشراك جميع أطراف المجتمع المدني والمجتمع الدولي ولا سيما المنظمات غير الحكومية. ويؤمل أن يتم إصدار الصيغة النهائية لإعلان ديربان وبرنامج العمل خلال الأيام القليلة المقبلة وذلك لتمكين الجمعية العامة من اعتماد قرار بشأن هذه المسألة الهامة.

علقت الجلسة وقت الظهيرة واستؤنفت في الساعة ١٢/١٠.

٤٠ - **السيدة توبنغ – كلاين** (سورينام): تساءلت، عند الإشارة إلى ما قالته المفوضة السامية أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠١، من أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يشكل عنصرا رئيسيا للتنمية، عما إذا كان مكتبها والمجتمع الدولي يوافقان على التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة ما هية الطرائق التي ينادي بها مكتب المفوضة السامية بغية ضمان أن تؤدي عملية التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى تشجيع إنشاء شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني، وعن الطريقة التي تعتزم بواسطتها مساعدة البلدان المعنية للاضطلاع بتنفيذ مشروعات التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٤١ - **السيدة أحمد** (السودان): أعربت عن أسفها لأنها لم تتلق تقرير المفوضة السامية مسبقا، وقالت إنها ستركز على مسألة واحدة فقط. فقد تم تكليف رئيس مؤتمر ديربان بأن يطلب من الأمانة العامة نقل فقرات معينة من الوثيقة الختامية إلى برنامج العمل. وحسب ما ذكرته المفوضة السامية بالفعل، فإن التأخير في اتخاذ أي قرار بشأن تلك الفقرات أدى إلى النيل من تنفيذ الوثيقة الختامية. ويُهم وفد بلدها معرفة ما إذا كانت المفوضة السامية قد أيدت إحالة تلك الفقرات، وما إذا كانت مستعدة لتأييد مثل هذه الخطوة. وتحظى هذه المسألة بأهمية خاصة بالنسبة للسودان وبالنسبة لجميع الوفود بالفعل، وذلك لأن اللجنة قد قررت تأجيل النظر في البند المعني بالقضاء على التمييز العنصري.

٤٢ - **السيدة غالفيس** (المكسيك): قالت إنها تعلق أهمية خاصة على نتائج مؤتمر ديربان وتأمل أن تتمكن الجمعية العامة من إحراز تقدم لوضع جدول أعمال فيما يتعلق بالتمييز. وذكرت أن وفد بلدها يشاطر نفس الاهتمام الذي أعربت عنه المفوضة السامية في المحفل الدائم بشأن مسائل الشعوب الأصلية وأنها مقتنعة بأن المحفل سيسفر عن نتائج إيجابية ولا سيما في ميدان الصحة والتنمية والتعليم والبيئة، وأنه سيؤدي إلى تحسين ظروف معيشة الشعوب الأصلية. وذكرت أنه ينبغي للمفوضة السامية أن تواصل الحملة العالمية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي الحملة التي أثبتت فعاليتها، لكي يتسنى التعجيل بإنفاذ الاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

٤٣ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت، عند ردها على ممثلة سورينام، إن التثقيف المتعلق بمتابعة خطة العمل المعنية بعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان كان مخيبا للآمال حتى الآن فلم يضع سوى عدد محدود نوعا من الدول خطط عمل لوضع ذلك النوع من التثقيف، والذي شدد على أهميته مؤتمر فيينا، والذي أشارت إليه مؤتمرات أخرى. ويستطيع المجتمع الدولي، بل ويجب عليه بذل المزيد في هذا المجال، وأن مكتبها على استعداد لتقديم الدعم، ضمن حدود ولايته وموارده، للجهود التي قد تقوم بها أي حكومة أو مجتمع مدني بغية تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال فخلال الأيام القليلة المقبلة ستشارك في حلقة عمل في الصين بشأن تعليم حقوق الإنسان في مدارس البلد الابتدائية والثانوية.

٤٤ - وأضافت قائلة، عند ردها على ممثلة السودان فيما يتعلق بنقل فقرات معينة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان، إنها طلبت رأي المستشار القانوني، الذي أشار أن برنامج عمل المؤتمر المعتمد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يجب أن يعتبر النص الناجم عن المؤتمر العالمي ولا يمكن تغييره. وسيؤدي أي تعديل إلى المزيد من الطلبات لإحداث تغييرات مما يخل بمركزه وتنفيذه. ووفقا لذلك، يتعين أخذ آراء العديد من الوفود التي رغبت في نقل الفقرات المعنية، في الحسبان في الوقت الذي لن يمكن فيه الامتثال لطلبها. وقد تمت استشارة الأمين العام وشجع الوفود على التوصل إلى حل منصف. ومع ذلك لم يتم حتى الآن التوصل إلى حل في هذا الشأن.

٤٥ - وأضافت قائلة، عند ردها على التعليقات والأسئلة التي طرحتها المكسيك، إنها ترى أيضا أن من المهم للغاية التعجيل بوضع جدول أعمال لمكافحة التمييز. ولقد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالشعوب الأصلية حيث سيتم إنشاء المحفل الدائم قريبا. وأن المفوضية السامية التي تم تحديدها

كوكالة قائدة في كل ما يتعلق به، مصممة على الاستفادة الكاملة من التعاون المؤسسي الدولي. وتُعد الردود التي تم استلامها حتى الآن من هيئات الأمم المتحدة المعنية مشجعة للغاية، وستعقد حلقة دراسية بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك يجري الآن الاضطلاع بعملية تعيين ثمانية ممثلين للشعوب الأصلية بالمحفل الدائم، ومكتبها مصمم على بذل كل ما في وسعه لضمان إكمال ذلك بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ولن يعقد الاجتماع الأول للمحفل في الفترة من ٦ إلى ١٧ أيار/مايو، حسب ما كان مقررا، بل في الفترة من ١٣-٢٤ أيار/مايو نظرا لانعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل قبلها بوقت قصير.

٤٦ - ومضت قائلة إنه نظرا لزيادة التشديد على الحملة العالمية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم فإن مكتبها على استعداد تام للعمل في ذلك المضمار مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويرغب مكتبها أيضا في إجراء مناقشة، في المستقبل القريب، لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان المتصلة بالهجرة مع ممثلي منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وسينتهز المكتب هذه الفرصة لحث الحكومات التي تعتزم الانضمام إلى الاتفاقية على إيلاء أولوية عليا لمسألة انضمامها. ولم يعد يلزم إلا إلى تصديقات أخرى قليلة لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

٤٧ - **السيد بهاتشارجي** (الهند): قال، عند الإشارة إلى مسألة ضرورة مكافحة الإرهاب ونطاق الجهود الواجب اتخاذها في هذا الشأن، إنه يرغب في معرفة ما هية الجهة التي تقرر هذه المسألة: فهل هي الحكومات أم المنظمات الدولية. وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية فهو يتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة، وبالتحديد، لجنة حقوق الإنسان، هي الجهة ذات الصلاحية للتحقيق في انتهاكات تلك الحقوق.

٤٨ - **السيد كانيميرا** (رواندا): تساءل عما يعتزمه مكتب المفوضة السامية لتنفيذ القرار ٣٣/١٩٩٩ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالنيابة عن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولا سيما ضحايا الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا.

٤٩ - **السيدة روبنسن** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن المبادئ الأساسية لمكافحة الإرهاب التي تحد من الإجراءات المتخذة بشأن التدابير اللازمة وضمان تناسب هذه التدابير مع الأعمال الإرهابية، هي مبادئ واضحة، غير أن تنفيذها مرهون بالظروف. ففي صربيا وكوسوفو، على سبيل المثال، أخذت منظمة حلف شمال الأطلسي زمام المبادرة. وكذلك اتخذ مجلس الأمن، في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا للفصل السابع من الميثاق، إجراء يطلب فيه من الدول الأعضاء، في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تعبئة أنفسها ضد الإرهاب.

٥٠ - وقالت، عند ردها على السؤال الذي أثاره ممثل رواندا، إن مكتبها يعتزم بذل كل ما في وسعه لمساعدة رواندا للتعامل مع العواقب الجسيمة المترتبة عن الإبادة الجماعية (للأعداد الكبيرة من المعتقلين والأرامل واليتامى) ولإعادة بناء المجتمع الرواندي على أساس مبادئ التسامح والاحترام. ويستعد المكتب أيضا لحشد الأموال اللازمة لتمويل برنامجه للتعاون الفني مع البلد لعام ٢٠٠٢.

(أ) **تنفيذ صكوك حقوق الإنسان** (A/56/3 و 40 و Add.1 و 44 و 156 و 177 و 178 و 179 و 181 و 205 و 212)

٥١ - **السيد ندياي** (مدير مكتب نيويورك التابع لمفوضية مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قال إن هناك حاليا ١٤٥ دولة طرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ١٤٧ دولة طرف في العهد الدولي

للحقوق المدنية والسياسية و ٤٥ دولة طرف في البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الأخير، والذي يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ولقد أصبحت الدولة المائة الآن طرفا في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الأخير والذي وضع إجراء لتلقي فرادى الشكاوى.

٥٢ - وأضاف قائلا إن هناك أيضا ١٣٣ دولة صدقت أو انضمت إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بينما صدقت أو انضمت ١٢٦ دولة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وصدقت ١٦ دولة أو انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وعلى الأمم المتحدة أن تضع الخطط الآن لبدء إنفاذها، إذ أنه لم يعد يلزم الآن إلا انضمام أربع دول إلى الاتفاقية لكي يبدأ سريان مفعولها.

٥٣ - وأضاف قائلا إن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظرت في ١٧ تقرير من الدول الأطراف واعتمدت ١٤ تعليقا عاما بشأن أحكام العهد الموضوعية فضلا عن البيانات التي تناولتها المسائل الموضوعية المتصلة بتشجيع وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم. واعتمدت في دورتها الثانية والعشرين بيانا يتناول الاتفاقية من أجل صياغة ميثاق للحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي. واعتمدت اللجنة، في دورتها الخامسة والعشرين، بيانا موجها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نموا، واعتزمت اعتماد بيان بشأن حقوق الإنسان والملكية الفكرية أثناء دورتها الثامنة والعشرين.

٥٤ - ومضى قائلا إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان نظرت، أثناء دورتها الثالثة المنعقدة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتموز/يوليه ٢٠٠١، في ١٥ تقرير من الدول الأطراف واعتمدت تعليقا عاما بشأن المادة ١ من العهد عن الاستثناءات أثناء حالات الطوارئ، واعتمدت، بموجب البروتوكول الاختياري، ٢٢ رأيا بشأن الرسائل، واتخذت قرارات بشأن مقبولية ٢٤ رسالة وأوقفت النظر في تسعة رسائل.

٥٥ - وأردف قائلا إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عدلت نظامها الداخلي لتتمكن من النظر في تطبيق العهد في الدول الأطراف التي لم تقدم تقارير إلى اللجنة رغم حالات التذكير المتكررة وللنظر في تقارير الدول الأطراف التي لم تمثل أمام اللجنة. واعتمدت أيضا إجراء لمتابعة ملاحظاتها الختامية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، تم تسجيل الرسالة الألف بموجب البروتوكول الاختياري. ومن المرجح أن يزداد عدد الرسائل بموجب هذا الإجراء، نظرا لازدياد عدد الدول الأعضاء في البروتوكول الاختياري. ومنذ إنشاء فريق الالتماسات في مكتب المفوض السامي، قام بتخفيض عدد الشكاوى المتراكمة المقدمة إلى اللجنة تخفيضا كبيرا. وطلبت اللجنة في تقريرها السنوي وفي مشروع مقرر موجه إلى الجمعية العامة تمديد دورتها العادية في تموز/يوليه ٢٠٠٢ لمدة أسبوع، وذلك نظرا لعدد الحالات التي ستقوم بالنظر فيها.

٥٦ - واستطرد قائلا إن لجنة مناهضة التعذيب قد نظرت، أثناء دورتيها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، في التقارير التي قدمتها ١٤ دولة طرف وواصلت أعمالها بشأن التحقيقات السرية بموجب المادة ٢٠ من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك فقد قبلت ٤٥ دولة طرف صلاحيات اللجنة للنظر في فرادى الرسائل المقدمة في إطار المادة ٢٢ من الاتفاقية. واعتمدت اللجنة، في دورتيها، آراء أو قرارات متعلقة بـ ٢٢ رسالة وصاغت ١١ رأيا نهائيا واكتشفت انتهاكا واحدا للاتفاقية.

٥٧ - وأضاف قائلا إنه في أعقاب المناقشات الأولية أثناء دورة اللجنة الرابعة والعشرين، قررت اللجنة تنفيذ القرار الرامي إلى إنشاء فرقة عمل لما قبل الدورة لتيسير رصد أنشطتها، إلى جانب التركيز بصفة خاصة على فرادى الرسائل في إطار المادة ٢٢ من الاتفاقية، وسيبدأ ذلك اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولقد تم النظر في الآثار المالية المترتبة على القرار في تقرير اللجنة (الفصل الأول والمرفق الثامن من الوثيقة A/56/44). وإذا أقرت الجمعية العامة إنشاء الفريق فإنه سيتكون من ٤ أعضاء يجتمعون لمدة ٥ أيام أثناء الأسبوع السابق لكل دورة للجنة وذلك اعتبارا من دورتها لشهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

٥٨ - **السيد تشي بوهوا** (الصين): شدد على أن الصين أصبحت طرفا الآن في ١٨ صك دولي لحقوق الإنسان وأنها وقعت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وعلى بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وأن الحكومة الصينية قد أودعت لدى الأمين العام صك تصديقها على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقامت الحكومة الصينية، تمشيا مع مبدأ ''بلد واحد ونظامين''، بتأييد المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهونغ كونغ وماكاو في جهودهما لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. وتتشدد حكومة الصين في الالتزام بواجباتها لتقديم التقارير وهي ترى أن إجراءات الإبلاغ والنظر في التقارير ستسفر عن تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وستساعد المجتمع الدولي على فهم التدابير التي تتخذها الدول الأطراف فهما أفضل. ومع ذلك فمن الممكن تحسين الحالة وتفادي الازدواجية غير المفيدة والتي ستنشأ حتما بسبب العدد الهائل من التقارير المقدمة، وذلك بأن يُطلب من الدول الأطراف أن تقوم باختصار تقاريرها أو الالتزام بتقديم تقرير شامل واحد بشأن جميع صكوك حقوق الإنسان التي تكون هي طرفا فيها. وسييسر ذلك لبلدان كثيرة، وخاصة البلدان النامية، التمكن من تقديم تقارير أفضل ضمن مواعيد زمنية محددة. وعلاوة على ذلك ينبغي تعزيز التعاون فيما بين الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والدول الأطراف في تلك الصكوك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.